

اقتصاد

وزير «الاقتصاد» لـ«الوطن»: وزير «الاقتصاد» لـ«الوطن»: ٦٠ بالمئة من المستوردات سوف تستفيد من مرسومي خفض الرسوم الجمركية إلى النصف للمواد الأولية وإعفاء الآلات

بوين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن» أن المرسوم رقم ١٧٧٢/ لعام ٢٠١٧ القاضي بخفض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية وذلك لمدة عام من بداية الشهر المقبل، يأتي بعد صدور المرسوم رقم ١٩٦ لعام ٢٠١٧ الذي أعفى الآلات من الرسوم الجمركية لمدة عام، موضحاً أنه من المعروف أن الصناعات المحلية قد تأثرت خلال الأزمة حيث تم تدمير بعض منها وتوقف البعض الآخر عن العمل وأن الجزء الذي استمر بالعمل وبسبب الظروف الحالية عانى صعوبات عديدة، من بينها ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج إضافة إلى مرسوم إعفاء الآلات سوف يمكن المصانع القائمة من زيادة إنتاجها وتوسيع نشاطها وزيادة قدرتها على المنافسة داخلياً وخارجياً، وذلك نظراً لمساهمتها في تخفيض تكاليف الإنتاج التي تعتبر من أهم عوامل المنافسة، وأنه سوف يدفع أصحاب الفعاليات الصناعية المتوقفة على إعادة تشغيل منشاتهم، كما أنه سوف يفسح المجال أمام استثمارات جديدة وتوفير مزيد من السلع المنتجة محلياً في الأسواق مما يعزز سياسة الحكومة في الاستغناء عن استيراد السلع الجاهزة وتوفير القطع الأجنبي ما هو ضروري.

وتوقع الخليل بأن إصدار المرسومين سوف ينعكس أيضاً إيجابياً على السلع المصنعة محلياً التي يتم تصديرها حالياً والقائمة على مواد أولية مستوردة لانخفاض تكاليفها كالمصنوعات النسيجية والمنظفات ومستحضرات العناية بالبشرة والمصنوعات البلاستيكية والأذية والألبسة والأقمشة والقابض وغيرها. وأشار في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن المواد الأولية التي سوف تستفيد من هذين المرسومين تشكل نحو ٦٠ بالمئة من المواد التي يتم الموافقة على استيرادها، مع الإشارة إلى أن قيمة الطلبات التي تمت الموافقة عليها قد بلغت ١,٣٢٩ مليار يورو من بداية عام ٢٠١٧ ولغاية ٢٠١٧/٥/٢٣ وهي موزعة على الصناعات النسيجية والغذائية والدوائية والكيميائية والهندسية.

قيد الدراسة.. مقترحات جديدة في التأمين الصحي على طاولة رئيس الحكومة:

اختصار التغطيات داخل المشفى.. والأدوية المزمنة مرة شهرياً

عبد الهادي شباط

يعاني قطاع التأمين الصحي الكثير من التحديات والصعوبات والمعوقات، ما دفع رئيس مجلس الوزراء إلى طرح موضوع إجراء دراسة لمنع هذا الفرع من التأمين استثنائية عن باقي الفروع، علماً بوجود شكاوى كثيرة من حاملي بطاقات التأمين الصحي، وعدم التعاون بين المعنيين في هذا الموضوع، إلى جانب عزوف بعض مزودي الخدمة وعدم تعاونهم، وطلبهم فروقات مالية، أو عدم الاستقبال. وفي هذا الإطار علمت «الوطن» من مصدر في الحكومة بوجود مقترحات يتم تدارسها في الحكومة لدفع ملف التأمين الصحي باتجاه الطريق الصحيح لمواكبة الوضع وعدم إيقاف هذا المشروع الوطني المهم. ونصت المقترحات المرسلة إلى رئاسة مجلس الوزراء، على اختصار خدمات وتغطيات التأمين الصحي على داخل المشفى فقط، بحيث يشمل الحالات الإسعافية والحالات البردية فقط، وبذلك يتم منع تعطيل أو تجريد التأمين الصحي، والإبقاء عليه للجزء الذي يصعب على



المؤمن له تعويضه أو الصرف والدفع عليه، بخلاف الإجراءات خارج المشفى الذي بإمكان أي شخص تحميله عكس العمليات الجراحية التي قد تصل تكلفتها لمبالغ كبيرة يصعب على المؤمن له تحملها وشملت المقترحات أيضاً، إضافة لما سبق، تأمين الأدوية المزمنة بمقدار ١٢ وصفة

أيضاً بمبالغ كثيرة وكبيرة، ويتم بذلك المحافظة على التأمين الصحي، وإعطاء الخدمة التأمينية الصحية لمن هم بحاجة فعلية، بشكل حقيقي لها، والتقليل للحد الأدنى من حالات سوء الاستخدام، على أنه ستوضع آلية تعالج من خلالها موضوع منح الدواء المزمّن لمستحقيه فقط وبحسب الحاجة والمستوجب طبياً، مع لفظ بأنه بالإمكان الرجوع وإعطاء كامل الخدمات والتغطيات داخل وخارج المشفى حالما تصبح ظروف البلد بشكل أفضل تسمح معه ممارسة العملية التأمينية في التأمين الصحي بشكل لائق ومناسب بحيث يأخذ كل صاحب حق حقه ولا يضيع على المؤسسة شيء. مع التأكيد بأن المقترحات هي قيد الاطلاع والدراسة في رئاسة مجلس الوزراء، ولا يوجد أي قرار فيها، واحتمال عدم الأخذ فيها وارد جداً، علماً بأن هذه المقترحات ليست الخيارات الوحيدة أمام الحكومة، والموضوع يكامله قيد الدراسة والاهتمام من الحكومة لضمان حصول المؤمن على حقه بشكل عادل وحقيقي ولائق، وهنا الخيارات عديدة.

٣٣٠٠ تاجر باعوا مواد منتهية الصلاحية ورفعوا الأسعار وتاجروا بالمواد المدعومة والإغاثية خلال شهر أيار!

علي محمود سليمان

بلغ إجمالي عدد الضبوط المنظمة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مستوى البلد خلال شهر أيار الماضي ٣٣٠٠ ضبوطاً، أي بمعدل وسطي يقارب ١١٠ ضبوط في اليوم الواحد، وفي تفاصيل التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، نجد أنه من بين إجمالي الضبوط المنظمة خلال أيار هناك ١١٤٣ ضبط عمدة لبيان مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، ليكون إجمالي عدد الضبوط المدعولة المنظمة والعيّنات المسحوبة ٤٤٣٣ ضبوطاً وبعيئة.

ووصل إلى ١٤٠ إغلاقاً، على حين تمت الإحالة موجوداً ٢٣ شخصاً على القضاء المختص، حيث وصل عدد دوريات جهاز حماية المستهلك ٣٠٣ دوريات وذلك في المحافظات كافة عدا محافظات الرقة وإدلب ودير الزور. ولفت شعب إلى أن عدد الضبوط التي تمت التسوية عليها بلغ ١٨٤٤ ضبوطاً بقيمة إجمالية أكثر من ٤٦ مليون ليرة سورية وذلك وفق المادة ٢٣/ من القانون ١٤/ لعام ٢٠١٥، بينما تم حجز ١١٠٠ كغ دقيق وتبويني ونخالته، وحجز ٢٠ إسطوانة غاز. وفيما يتعلق بالمخالفات التوثيقية لقانون حماية المستهلك (مق/ ١٤) فقد تم تسجيل ١١٨٧ مخالفة عدم الإعلان عن الأسعار، و٧٣١ مخالفة ضبوط الفواتير، و١٧٢ مخالفة بيع بسعر زائد، و٢٩ مخالفة المواد منتهية الصلاحية، بينما بلغ عدد المخالفات في الأفران

٢٢٤ مخالفة، وبالنسبة لمخالفات المحروقات (مازوت- بنزين- غاز) فتم تسجيل ١٠٥ مخالفات. وقد سجلت مخالفات المواد المدعومة من البوالة ٢٨ مخالفة، ومخالفات الاتجار بمواد الإغاثية ١١ مخالفة، وفيما يتعلق بهذه المخالفات بين معاون وزير التمتين أنها تندرج ضمن المادة ٢٧/ من القانون ١٤/ والتي تصل الغرامة فيها إلى المليون ليرة سورية والسجن لمدة عام، ويمكن العودة لغايات العقوبات الاقتصادية في حال كانت المخالفة كبيرة. وتلاحظ انخفاضاً بمخالفات المحروقات وذلك يعود لتوافر مواد المازوت والبنزين والغاز، وعدم وجود الزحاحم عليها، على حين نشهد زيادة في المخالفات المتعلقة بالمواد الغذائية والتلاعب بالأسعار، بحسب معاون الوزير.

٢,١ مليار ل.س في خمسة أشهر ودمشق الأولى

صالح حميدي

بين مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للمناطق الحرة لـ«الوطن»، أن الحجم الأكبر من الإيرادات في المؤسسة لم يتحقق نتيجة الحركة التجارية والحراك الاقتصادي للقطاع إجمالاً وإخراجاً بل تحقق نتيجة الأنشطة الخدمية المقدمة من إدارة المؤسسة وبعض الإجراءات المتخذة ضمن هذا المجال والمستهدفة تحقيق أكبر حجم ممكن من الإيرادات، وأن هذه الإيرادات تركّزت في المنطقة الحرة بدمشق نتيجة لتجمع كبير لرؤوس الأموال وكونها منطقة آمنة. وتجاوزت إيرادات المؤسسة ٢,١ مليار ليرة حتى نهاية الشهر الخامس من العام ٢٠١٧، أي بزيادة نحو ٦٠٠ مليون ليرة عن إيراداتها للفترة نفسها من العام ٢٠١٦ حيث بلغت ١,٥ مليار ليرة، جلتها من الأنشطة الخدمية كما ذكر المصدر، والتدقيق في المعاملات الداخلية حسب الأنظمة والقوانين. وأضاف: إن إيرادات بعض المناطق انخفضت بشكل كبير نتيجة لتراجع حركة التبادل التجاري إجمالاً وإخراجاً إلا أن الأنشطة الخدمية رفعت من إيرادات البعض منها خاصة في المنطقة الحرة بطرطوس وعذرا ودمشق. موضحاً أن إيرادات المنطقة في طرطوس منخفضة جداً وقد وصل حتى تاريخه إلى ٥٠٠ مليون ليرة قياساً لما كانت تحققه عبر حركة البضائع والتبادل التجاري إجمالاً وإخراجاً في هذه المنطقة وعلى الرغم من الأزمة التي تمر بها البلاد، ومن المتوقع أن تكون المنطقة في طرطوس نشطة في الحركة التجارية ومنها المنطقة الحرة في اللاذقية والمرقا الداخلي في اللاذقية. سجلت بيانات المؤسسة أكبر حجم إيرادات بقيمة نحو ٢ مليار ليرة في دمشق ثم في طرطوس بقيمة نحو ٥٩٢ مليون ليرة وفي اللاذقية بقيمة نحو ١٧٥,٥ مليون ليرة وفي المنطقة الحرة بقيمة ٢٩,٥ مليون ليرة وفي المنطقة الحرة في المطار ٢٩,٥ مليون ليرة وفي عذرا ٣,١ ملايين ليرة على حين لم تسجل حسيب والبرعية وحلب أي إيرادات. وسجلت المؤسسة ٥ ملايين دولار إيرادات للفترة ذاتها وهناك قيمة ٢٨ مليار ليرة حركة التبادل التجاري منها ١٠ مليارات ليرة حركة البضائع المستوردة و١٨ مليار ليرة حركة البضائع المصدرة وبلغ رأس المال المستثمر بالدولار ٧٦٩ مليوناً، وبالليرة السورية ٣٩٦ ملياراً، من خلال ١٠٩٥ مستثمراً و٨٢ شركة أجنبية مستثمرة برأس مال ١٤٥ مليون دولار على حين حجم استثماراتها البالغة المحلية يبلغ ٧٥ مليار ليرة سورية تضم ٦٨٥٠ عاملاً على حين حققت المؤسسة مبلغ نحو ١,٦ مليار ليرة رسوماً جمركية.

Table with 5 columns: Item, 2016, 2017, Difference, and Unit. It lists various goods and their values in Syrian Lira for the years 2016 and 2017.

Table with 2 columns: 2016, 2017. It shows financial data for the first 31 days of the month, including revenue and expenses.

Advertisement for 'Al-Tamien' (التأمين) insurance services. It features the company logo and text describing their services in various insurance sectors.

Table with 5 columns: Item, 2016, 2017, Difference, and Unit. It lists various goods and their values in Syrian Lira for the years 2016 and 2017.

Table with 5 columns: Item, 2016, 2017, Difference, and Unit. It lists various goods and their values in Syrian Lira for the years 2016 and 2017.